وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ١٥ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

المستثمرون يأملون مواصلة مكاسب النفط وسط مخاوف تصعيد الصراع

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

بالرغم من تلقي أسعار النفط الخام بعض الدعم من تصاعد الصراع في الشرق الأوسط وهجمات الحوثيين على سفن البحر الأحمر، والضربات الأمريكية البريطانية على مواقع الحوثيين، إلا أن التأثير على أسواق النفط الفعلية حتى الآن، يظل ضئيلا للغاية، مع ارتفاع محدود لأسعار النفط الخام بلغ 1 % في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، إذ ارتفع خام برنت 1.1 بالمئة، إلى 78.29 دولارا للبرميل، بينما صعد الخام الأمريكي 0.9 بالمئة، إلى 72.68 دولارا للبرميل.

ويأمل مستثمرو النفط في افتتاح تداولات الأسبوع، اليوم الاثنين مواصلة المكاسب الأسبوعية مع تحويل عدد متزايد من ناقلات النفط مسارها من البحر الأحمر بعد تفاقم الصراع، مما أثار مخاوف من نشوب صراع أوسع نطاقا، ومن شأنه تهديد أمن إمدادات الطاقة والتجارة عبر البحر الأحمر، وهو طريق رئيسي بين أوروبا وآسيا، ويمثل حوالي 15 % من حركة الشحن في العالم. وعلى مدار الأسبوع الماضي، انخفض برنت 0.5 % وخام غرب تكساس الوسيط 1.1 %، وبينما كان من المتوقع أن تؤدي عمليات التحويل إلى زيادة التكلفة والوقت الذي يستغرقه نقل النفط، إلا أن الإمدادات لم تتأثر بعد، كما أشار المحللون وخبراء الصناعة، مما خفف بعض المكاسب السابقة في الأسعار، وقالت شركات الناقلات ستينا بالك وهافنيا وتورم إنها قررت وقف جميع السفن المتجهة نحو البحر الأحمر. لكن رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع قال إن حركة المرور منتظمة في الاتجاهين ولا صحة لما تردد عن توقف الملاحة بسبب التطورات في البحر الأحمر، وأظهرت بيانات ملاحية أن عددا متزايدا من أصحاب الناقلات ابتعدوا عن البحر الأحمر وغيرت عدة ناقلات مسارها يوم الجمعة، في الوقت الذي أدت فيه الضربات الجوية الأمريكية والبريطانية على اليمن إلى تصعيد الوضع المضطرب للغاية بالفعل في البحر الأحمر.

وقالت شركتا الشحن هافنيا وستينا بالك أيضًا إنهما ستتجنبان باب المندب. ورحبت شركتا شحن الحاويات الكبرى ميرسك، وهاباغ لويد بالإجراءات الرامية إلى تأمين المنطقة. لكنهم لم يصلوا إلى حد القول ما إذا كانت الضربات الأمريكية والبريطانية ستكون كافية بالنسبة لهم للعودة إلى قناة السويس، أسرع طريق بين آسيا وأوروبا والذي يمثل حوالي 12 ٪ من حركة الحاويات العالمية. وفي الشهر الماضي، قالت شركة ناقلات النفط البلجيكية يورونافا إنها ستتجنب منطقة البحر الأحمر حتى إشعار آخر. وقال متحدث باسم الشركة يوم الجمعة إن السياسة لم تتغير.

وتراجعت حركة الشحن التجاري التي تدخل مضيق باب المندب للخروج من البحر الأحمر أو عبوره بشكل حاد في أوائل 12 يناير، بعد أن حثت هيئات الشحن الكبرى المشغلين على تجنب البحر الأحمر لمدة تصل إلى 72 ساعة وسط مخاطر الهجمات الانتقامية من قبل المتمردين الحوثيين بعد غارات جوية بقيادة الولايات المتحدة خلال الليل. ودخلت 20 سفينة تجارية الممر المائي الضيق الذي يربط البحر الأحمر وخليج عدن، انخفاضا من متوسط 38 سفينة تجارية خلال نفس الفترة في الأيام الأربعة السابقة، وفقا لشركة ستاندرد آند بي جلوبال لتتبع السلع عبر البحار. ونصحت شركة بيمكو، التي يغطي أعضاؤها 62 % من الحمولة العالمية، أعضائها بوقف عبور البحر الأحمر لمدة تصل إلى 72 ساعة نتيجة الضربات الأمريكية واحتمال حدوث تصعيد أوسع نطاقًا. كما أوصت الرابطة الدولية لأصحاب الناقلات المستقلة، إنترتانكو، أعضائها بوقف عبور البحر الأحمر لمدة تصل إلى 24 ساعة.

وأظهرت بيانات سي إيه إس، أن شركة الناقلات الدنماركية «تورم» قالت إنها أوقفت كل عمليات النقل عبر جنوب البحر الأحمر حتى إشعار آخر، وأن عدداً من الناقلات المتجهة نحو مضيق باب المندب غيرت اتجاهها لتجنب طريق البحر الأحمر. ولا تزال هناك أكثر من 290 سفينة تجارية في العبور أو في الممرات المائية للبحر الأحمر وقناة السويس، منها 125 ناقلة للنفط أو الكيماويات أو الغاز الطبيعي المسال أو غاز البترول المسال، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز جلوبال. قفزت العقود الآجلة لخام برنت بأكثر من 4 % لتصل إلى 80.76 دولارا للبرميل في التعاملات الأوروبية المبكرة، مع تصاعد الأحداث مما أدى إلى ارتفاع واسع النطاق في أسعار السلع، حيث كان المتداولون يزنون المخاطر المتزايدة على الشحن في البحر الأحمر حيث تبادل المسؤولون من كلا الجانبين التهديدات.

وعلى الرغم من الضربات التي قادتها الولايات المتحدة، قالت شركة الأمن البحري البريطانية «أمبري» إنها تتوقع أن يمتد تهديد الحوثيين للشحن البحري إلى ما هو أبعد من المناطق التي أبرزتها «بيمكو» و«إنترتانكو» نظرًا لقدراتهما العسكرية، مضيفة أنه من المتوقع أن تستمر التهديدات «لعدة أيام على الأقل».

وقالت في مذكرة: «على الرغم من أن قدرة الحوثيين من المحتمل أن تكون قد تدهورت بشكل كبير، فإن أمبري يقدر أن هجمات الحوثيين على السفن التجارية من المرجح أن تستمر وتتوسع». وقالت شركة بي ار اس لوساطة السفن، إنها تتوقع الآن أن ينتظر العديد من مالكي السفن على الأرجح لمدة 72 ساعة قبل الالتزام بعمليات إعادة توجيه مكلفة. وقال أندرو ويلسون، رئيس الأبحاث في شركة بي ار اس: «على الرغم من أن التطور الذي حدث اليوم يمثل تصعيدًا، إلا أنني ما زلت لا أعتقد أنه سيؤدي إلى تغيير مسار الناقلات بشكل جماعي». وأضاف ويلسون: «أعتقد أن السوق في وضع الانتظار والترقب. وإذا كان هناك مزيد من التصعيد خلال هذا الوقت، فيمكننا أن نشهد تغيير المسار مطلع الأسبوع. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يكن هناك أي إجراء آخر من جانب الحوثيين، فإن حركة المرور ستتوقف، ويمكن أن تستأنف مرة أخرى الأسبوع المقبل.»

وأظهرت بيانات من ستاندرد آند بورز جلوبال أن الشحن عبر البحر الأحمر انخفض بأكثر من النصف خلال النصف الثاني من ديسمبر. وكان الشحن بالحاويات هو الأكثر تضررا، حيث أدت الرحلة الأطول حول رأس الرجاء الصالح إلى زيادة تكاليف الشحن واستبدال الطلب على الوقود البحري، ولم تقتصر التكاليف المرتفعة المحتملة لنقل السلع على الشحن وحده. وأكد أحد المستأجرين أن علاوة مخاطر الحرب الإضافية قد ارتفعت بالفعل بمقدار ستة إلى 10 مرات منذ أوائل أكتوبر بالنسبة للناقلات التي تمر عبر خليج عدن، اعتمادًا على قيمة السفينة وحجمها. وقال مصدر من مالك إحدى الناقلات إن جميع الناقلات التي تسير على طرق الخليج العربي وأوروبا لديها «بالتأكيد» خيار التحرك عبر رأس الرجاء الصالح، على الرغم من أنه لم يتم ممارسة هذا الخيار إلا نادرًا حتى الآن. ويمكن للسفن طويلة المدى، التي تتحرك عبر رأس الرجاء الصالح، أن تحصل على علاوة تصل إلى مليون دولار على رحلات قناة السويس، على الرغم من أنه بالنسبة للمالكين، يتم تعويض حوالي نصف هذا المبلغ من خلال التوفير في رسوم القناة، والتي زادت اعتبارًا من هذا العام.

وقال محللو أويل برايس في توقعاتهم لأسعار النفط، إن الصراع في الشرق الأوسط ومشكلات الطلب الصيني تؤثر على النفط الخام. وقالوا تؤدي التوترات في الشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 2 %. ويؤدي انخفاض الطلب في الصين في النصف الأول من عام 2024 والعوامل الجيوسياسية إلى دفع توقعات السوق الهبوطية. وقالوا، يشهد سوق النفط الخام العالمي حاليا تقلبات كبيرة، متأثرة بالأحداث الجيوسياسية وأنماط الطلب المتغيرة، خاصة في الصين. وتخلق هذه العوامل بيئة معقدة لأسعار النفط والتجارة. وكان رد فعل سوق النفط حادًا على التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، خاصة بعد الضربات الأمريكية والبريطانية ضد أهداف عسكرية للحوثيين.

وأدت هذه الإجراءات، ردا على التهديدات ضد طرق الشحن الحيوية في البحر الأحمر واستيلاء إيران على ناقلة نفط، إلى ارتفاع أسعار النفط بأكثر من 2 %، ويعكس هذا حساسية السوق الحادة للاضطرابات الجيوسياسية. وتُظهر التحليلات الأخيرة تباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين إلى حوالي 4 % في النصف الأول من عام 2024، ويرجع ذلك أساسًا إلى تحديات سوق العقارات في البلاد. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل مستويات الواردات مدعومة بقطاعات مثل الطيران والبتروكيماويات. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة بنسبة 13.3 % في الطلب على النافتا في الصين، وهو أمر بالغ الأهمية لإنتاج المنتجات الكيميائية المتقدمة لصناعات مثل الألواح الشمسية والسيارات الكهربائية. ومن منظور العرض، يشير الارتفاع غير المتوقع في مخزونات النفط الخام الأمريكية إلى انحراف عن توقعات المخزونات السابقة، مما يشير إلى تحول في مشهد سوق النفط. وتزداد توقعات الطلب تعقيدا بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها أوروبا، مما قد يؤدي إلى انخفاض استهلاك النفط في منطقة اليورو. وبالنظر إلى هذه التطورات، فإن التوقعات قصيرة المدى لسوق النفط الخام تميل نحو معنويات هبوطية. وفي حين أدت الأحداث الجيوسياسية إلى ارتفاع الأسعار بشكل مؤقت، فإن السوق يواجه تأثير انخفاض نمو الطلب في الصين، إلى جانب ظروف العرض العالمية غير المؤكدة والعوامل الاقتصادية في المناطق الرئيسية.

يشير السعر اليومي الحالي للعقود الآجلة للنفط الخام الخفيف عند 73.74 وهو أقل من المتوسطين المتحركين لمدة 200 يوم (76.69) و50 يومًا (74.60)، إلى معنويات هبوطية في السوق. ويشير هذا الوضع إلى أن السوق حاليًا في اتجاه هبوطي. ويحوم السعر فوق مستوى الدعم الثانوي عند 72.48، مما يدل على أن هذا المستوى قد يكون بمثابة قاع على المدى القريب. وإذا انخفض السعر إلى ما دون 72.48، فإن المستوى الرئيسي التالي الذي يجب مراقبته هو مستوى الدعم الرئيس عند 66.85. وعلى الجانب العلوي، تقف المقاومة الثانوية عند 77.43 والمقاومة الرئيسة عند 82.68 كحواجز حاسمة أمام أي انعكاس صعودي. وتظهر الزيادة الأخيرة من الإغلاق السابق عند 72.02 بعض الزخم الإيجابي، لكن الاتجاه العام يظل هبوطيًا ما لم يعبر فوق مقاومة المتوسط المتحرك.

الطلب العالمي على النفط يسجل أرقاماً قياسيةً هذا العام بزيادة مليوني برميل يومياً

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قالت وود ماكنزي، شركة استشارات الطاقة، في تقرير يوم الخميس: إن الطلب على النفط سيواصل تسجيل أرقام قياسية هذا العام، مع توقع نمو الطلب العالمي بنحو مليوني برميل يوميا مقارنة بعام 2023، وستشكل الصين نحو 25 % من النمو العالمي في الطلب على النفط، وفقا لشركة استشارات الطاقة، وقالت إن إجمالي الطلب العالمي على النفط سيبلغ في المتوسط 103.5 ملايين برميل يوميا لعام 2024.

وقال آلان جيلدر، نائب الرئيس الأول للأبحاث في وود ماكنزي، في بيان: «سيأتي جزء كبير من النمو (في الطلب على النفط) في النصف الثاني من العام». «وسيتم تعزيز ذلك من خلال تحسن النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار الفائدة».

وتتوقع وود ماكنزي أن يتأخر عرض النفط عن نمو الطلب، حيث تؤدي تخفيضات أوبك + إلى تباطؤ النمو خلال عام 2024. ومع ذلك، يضيف التقرير أنه «بدون قيود الإنتاج هذه، يمكن أن يميل السوق إلى زيادة العرض، خاصة إذا كان نمو الطلب أقل من التوقعات».

ويقترب تقييم وود ماكنزي للطلب على النفط من أحدث توقعات أوبك في تقريرها الشهري لشهر ديسمبر، حيث توقعت المنظمة نمو الطلب العالمي على النفط عند 2.2 مليون برميل يوميا لعام 2024، بمتوسط 104.4 ملايين برميل يوميا، دون تغيير عن تقييم نوفمبر.
وقالت المنظمة في تقريرها الشهري عن سوق النفط لشهر ديسمبر: «من المتوقع أن يحظى الطلب على النفط بدعم من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي المرن، وسط استمرار التحسن في النشاط الاقتصادي في الصين».

ومن المتوقع أن يمثل التحسن المستمر في النشاط الاقتصادي والتصنيع المستقر ونشاط النقل، معظمه في الصين وآسيا الأخرى والشرق الأوسط، وكذلك في الهند وأميركا اللاتينية، الجزء الأكبر من استهلاك النفط، كما أشارت المنظمة إلى أن «النمو الاقتصادي الذي شهدناه في الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام في معظم الاقتصادات الرئيسة كان أفضل من المتوقع».

وقالت أوبك إنه من المتوقع أن يمتد النمو الاقتصادي القوي الذي شهده العام الماضي حتى عام 2024، وتتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.6 % هذا العام. ومن المتوقع أن تنمو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.3 مليون برميل يوميا لتصل إلى 46.1 مليون برميل يوميا. ومن غير المتوقع أن يتجاوز الطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مستويات الاستهلاك لعام 2019. ويُنظر إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأميركيتين على أنها تقود النمو، في حين من المتوقع أن تتعافى منطقة أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من انكماشها في عام 2023، مدعومة في المقام الأول بوقود وسائل النقل، وخاصة البنزين والطائرات/الكيروسين. وفي الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط بمعدل صحي يبلغ 1.9 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 58.3 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن تمثل التحسينات المستمرة في النشاط الاقتصادي، والتصنيع المستقر، ونشاط النقل، معظمها في الصين وآسيا الأخرى والشرق الأوسط، وكذلك في الهند وأميركا اللاتينية، الجزء الأكبر من استهلاك النفط.

وفيما يتعلق بالمنتجات النفطية، من المتوقع أن يؤدي وقود وسائل النقل -الطائرات/الكيروسين والبنزين والديزل- إلى دفع نمو الطلب. ومن المتوقع أيضًا أن تدعم المواد الخام البتروكيماوية الطلب على النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، فإن التوقعات تخضع للتطورات الاقتصادية العالمية، لا سيما الشكوك المتعلقة بقطاعي التصنيع والبتروكيماويات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وارتفع الطلب على النفط في الأميركتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 202 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في سبتمبر. وتأتي الزيادة في الطلب بالكامل تقريبًا من كندا، حيث انخفض الطلب على النفط الأميركي بشكل هامشي بمقدار 40 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي. وتظهر تفاصيل مساهمة المنتجات المختلفة أن فئة «المنتجات الأخرى» قادت نمو الطلب في المنطقة بمقدار 238 ألف برميل يومياً على أساس سنوي. وعلى خلفية الطلب الجيد على السفر الجوي، ارتفع كيروسين الطائرات بمقدار 207 ملايين برميل يوميًا على أساس سنوي.

وفيما يتعلق بمتطلبات المواد الخام البتروكيماوية، سجل غاز البترول المسال نمواً قدره 147 ألف برميل يومياً على أساس سنوي، وزادت النافتا بمقدار 35 ألف برميل يومياً. ومع ذلك، انخفض الديزل والوقود المتبقي بمقدار 197 برميلًا يوميًا و212 برميلًا يوميًا على التوالي في سبتمبر، وظل الطلب على البنزين ثابتًا. وانخفض الطلب على النفط في الولايات المتحدة بشكل هامشي بمقدار 40 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي في سبتمبر، وكان الطلب على النفط ضعيفا وسط انخفاضات كبيرة في وقود الديزل والوقود المتبقي. وتظهر البيانات الصادرة عن الإدارة الفيدرالية للطرق السريعة أن الأميال المقطوعة على جميع الطرق زادت بنسبة 0.9 % على أساس سنوي في سبتمبر. ومع ذلك، انخفضت أميال المركبات المقطوعة المعدلة موسميًا لشهر سبتمبر بنسبة 0.30 % (0.8 مليار ميل مركبة) مقارنة بشهر أغسطس 2023.

فيما يتعلق بالسفر الجوي، نمت إيرادات الركاب المحلية للخطوط الجوية الأميركية بنسبة 5.5 % على أساس سنوي وبنسبة 6.1 % مقارنة بمستويات ما قبل فيروس كورونا في سبتمبر 2019 وفقًا لتقرير صادر عن الاتحاد الدولي للسفر الجوي.

وفيما يتعلق بقدرة شركات الطيران، ارتفعت سعة المقاعد المتاحة لكل كيلومتر بنسبة 9.6 % على أساس سنوي، في حين ارتفعت إيرادات الركاب لكل كيلومتر بنسبة 11.2 % على أساس سنوي. وشهدت أسعار الوقود المتبقي والديزل انخفاضات بمقدار 244 ألف برميل يوميا و166 ألف برميل يوميا على أساس سنوي على التوالي، وانخفضت أسعار البنزين بمقدار 15 ألف برميل يوميا.

وعلى الجانب الإيجابي، قادت فئة «المنتجات الأخرى» نمو الطلب على النفط، حيث نما بمقدار 194 ألف برميل يومياً. وعلى خلفية نشاط السفر الجوي الصحي، توسعت أسعار الطائرات/الكيروسين بمقدار 159 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي، مقارنة بنمو قدره 58 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي في الشهر السابق.

وفيما يتعلق بمتطلبات المواد الخام البتروكيماوية، ارتفع الطلب على النافتا بمقدار 23 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي، وشهد الطلب على غاز البترول المسال نموًا بمقدار 12 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي. وفي توقعاتها على المدى القريب في عام 2024، ترى أوبك أن يظل النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة سليمًا، مدعومًا بالاستهلاك الأسري الخاص. وفي الربع الأول من عام 2024، من المتوقع أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي في تعزيز الطلب على النفط. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن تؤدي التحسينات الإضافية في السفر الجوي إلى دعم الطلب على الطائرات/الكيروسين.

ومن المتوقع أيضًا أن يشهد وقود التدفئة ارتفاعًا طفيفًا بسبب الطلب الموسمي في فصل الشتاء، ومع ذلك، ظل الإنتاج الصناعي في اتجاه هبوطي لفترة طويلة، ومن المتوقع أن يتراجع النقل البري خلال فصل الشتاء، مما يقلل الطلب على الديزل والبنزين. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط بنحو 135 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024، مدعومًا في الغالب بالطلب على الطائرات/الكيروسين وغاز البترول المسال. وبشكل عام، من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة في عام 2024 بمقدار 143 برميلًا يوميًا، مدعومًا في الغالب بوقود النقل ونواتج التقطير الخفيفة. وظل الطلب على النفط في أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحت ضغط بسبب ضعف أنشطة التصنيع والبتروكيماويات في المنطقة. وانخفض الطلب على النفط للشهر الثالث على التوالي بمقدار 542 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في سبتمبر، وإن كان ذلك تحسنا من انخفاض قدره 743 ألف برميل يوميا في أغسطس. ولا يزال نشاط التصنيع في الاقتصادات الكبرى في المنطقة بطيئا.

ويظل الاقتصاد الألماني لديه أضعف التوقعات، إذ شهد مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في البلاد خمسة عشر شهرًا متتاليًا من الانكماش وبلغ 39.6 نقطة في سبتمبر. وعلى نحو مماثل، ظل مؤشر مديري المشتريات في فرنسا في حالة انكماش لمدة ثمانية أشهر. وفي سبتمبر، انخفض مؤشر مديري المشتريات في البلاد إلى 44 نقطة.

وشهدت بلدان أخرى في المنطقة، مثل إيطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة، نقاط ضعف مماثلة في قطاعات التصنيع لديها في الأشهر الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى استمرار ارتفاع معدل التضخم الأساسي في المنطقة إلى تفاقم المشكلة. وبلغ معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو 4.3 % على أساس سنوي في سبتمبر، على الرغم من تحسنه عن 5.2 % المسجلة في الشهر السابق. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال التضخم أعلى من هدف 2 % الذي حدده البنك المركزي الأوروبي. وكان مؤشر مديري المشتريات للخدمات في المنطقة أيضًا أقل من منطقة التوسع عند 48.6 نقطة في سبتمبر.

محللون: أسواق النفط تزن المخاطر المتزايدة على الشحن .. ولا تأثير للتوترات في الإمدادات

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

رجح محللون نفطيون - استنادا إلى بيانات أمريكية - أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82 دولارا للبرميل في 2024 و79 دولارا للبرميل في 2025، مقارنة بمتوسط 2023 البالغ 82 دولارا للبرميل، كما توقعوا أن يكون سعر خام غرب تكساس الوسيط أقل قليلا ولكنه يتبع المسار نفسه بشكل عام.

وتوقع المحللون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، حيث انخفض برنت 0.5 في المائة وخام غرب تكساس الوسيط 1.1 في المائة على مدار الأسبوع بسبب زيادة الإنتاج وتنامي المخزونات مقابل تصاعد المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

ولفت المحللون إلى تراجع حركة الشحن التجاري التي تدخل مضيق باب المندب للخروج من البحر الأحمر أو عبوره بشكل حاد، بعد أن حثت هيئات الشحن الكبرى المشغلين على تجنب البحر الأحمر لمدة تصل إلى 72 ساعة وسط مخاطر المواجهات العسكرية.

ونوه المحللون إلى أن العقود الآجلة لخام برنت قفزت بأكثر من 4 في المائة لتصل إلى 80.76 دولار للبرميل، ما أدى إلى ارتفاع واسع النطاق في أسعار السلع، حيث يزن المتداولون المخاطر المتزايدة على الشحن في البحر الأحمر مع تصاعد المخاوف من توسع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، ما يهدد التدفقات التجارية من منطقة توفر 60 في المائة من النفط الخام المنقول بحرا في العالم.

ويقول لـ«الاقتصادية» روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن التوترات الجيوسياسية تعزز تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري خاصة مع تصاعد الأعمال العسكرية في البحر الأحمر. وأشار إلى أهمية تأكيد معهد البترول الأمريكي على ضرورة وضع خطة طاقة طويلة الأجل تعمل على تعزيز استقلال الطاقة وتسريع الابتكار في مجال الطاقة ودعم كيفية قطع خطوات حاسمة على الطريق نحو مستقبل أنظف وموثوق وبأسعار معقولة لموارد الطاقة المختلفة.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية إن إنتاج النفط والغاز يلعب دورا مهما في استقرار الأسواق العالمية، مشيرا إلى أن الإنتاج الأمريكي تحديدا أصبح وفيرا العام الماضي، ما يقاوم جهود تحالف منتجي «أوبك +» في تقييد المعروض لتعزيز الأسعار ودعم الاستثمار الجديد خاصة في مشاريع المنبع.

وأوضح أن الإنتاج الأمريكي صار هو الأغزر في السوق العالمية حاليا، لافتا إلى سعى الإدارة الأمريكية إلى الحفاظ على ميزة الطاقة الأمريكية في المستقبل، حيث يعتزم صناع السياسات زيادة تأجير الطاقة في الأراضي والمياه الفيدرالية والموافقة على التصاريح في الوقت المناسب وإزالة الحواجز أمام تطوير الطاقة الأمريكية.

من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إن الأسواق المالية تستمر في الأسبوع الجاري في تسعير علاوات المخاطر لسعر النفط، بعد أن ضربت القوات الأمريكية والبريطانية أهدافا للحوثيين في اليمن. وأشار إلى أن الشرق الأوسط يعد ذا أهمية بالغة لإمدادات النفط العالمية، حيث يتدفق نحو 4.8 مليون برميل من النفط الخام والمنتجات المكررة عبر مضيق باب المندب الاستراتيجي الممر الضيق يوميا.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية ل إن أسعار النفط الخام تستفيد من انخفاض الدولار بشكل هامشي بعد انخفاض العائد على سندات الخزانة الأمريكية لمدة عامين، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة الطلب على الملاذ الآمن، مشيرة إلى أن ضعف الدولار يجعل تكلفة النفط أقل تكلفة بالنسبة للمشترين الأجانب، ما يزيد الطلب ويدفع الأسعار إلى الارتفاع.

وسلطت الضوء على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، التي تتوقع أن يظل متوسط أسعار النفط الخام السنوية في عامي 2024 و2025 قريبا من متوسطه في 2023، مرجحة أن يكون العرض والطلب العالميين على السوائل البترولية متوازنا نسبيا خلال العامين المقبلين.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط 1 في المائة، الجمعة 12 يناير، مع تحويل عدد متزايد من ناقلات النفط مسارها من البحر الأحمر بعد ضربات جوية وبحرية شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على أهداف للحوثيين في اليمن.

ارتفع سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت 88 سنتا، بنسبة 1.1 في المائة، إلى 78.29 دولار للبرميل. وارتفع أعلى سعر للجلسة بما يزيد على ثلاثة دولارات إلى أكثر من 80 دولارا، وهو أعلى مستوى له هذا العام.

كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 66 سنتا، بنسبة 0.9 في المائة، إلى 72.68 دولار، مقلصة مكاسبها بعد أن لامست أعلى مستوى في 2024 عند 75.25 دولار. وفي حين كان من المتوقع أن تؤدي عمليات التحويل إلى زيادة التكلفة والوقت الذي يستغرقه نقل النفط، إلا أن الإمدادات لم تتأثر بعد، كما أشار المحللون وخبراء الصناعة، ما خفف بعض المكاسب السابقة في الأسعار.

وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت 0.5 في المائة وخام غرب تكساس الوسيط 1.1 في المائة.

وقال مات ستيفاني، رئيس شركة Cavanal Hill Investment Management للاستشارات الاستثمارية، «على الرغم من أن نقص الشحن عبر البحر الأحمر يوجد مشكلات في نقل بعض إمدادات الخام، فإن التأثير على أسواق النفط الفعلية، حتى الآن، ضئيل للغاية».

وارتفعت مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة، في الأسبوع الأول من يناير بأكثر من التوقعات. ووفق البيانات التي كشفت عنها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الأربعاء 10 يناير، فقد زادت مخزونات الخام «بشكل مفاجئ» بواقع 1.3 مليون برميل إلى 432.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 5 يناير، مقارنة بتوقعات محللين في استطلاع لـ«رويترز» لهبوطها 700 ألف.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة مرة أخرى هذا الأسبوع.
وذكر شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر، أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض بمقدار منصتين إلى 619 هذا الأسبوع، مقارنة بـ775 منصة في الوقت نفسه من العام الماضي.
ونوه التقرير إلى انخفاض عدد منصات النفط بمقدار منصتين هذا الأسبوع، ليستقر عند 499، بانخفاض 124 مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع إلى 117، بخسارة 33 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي وبلغ عدد الحفارات المتنوعة ثلاث منصات بعد ارتفاعها بمقدار واحدة.
وأضاف التقرير أنه في الوقت نفسه ظل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة عند متوسط 13.2 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 5 يناير، بزيادة قدرها مليون برميل يوميا عن الأسبوع نفسه من 2022.
وذكر التقرير أن حوض بيرميان شهد انخفاضا بمقدار منصتين، في حين شهد إيجل فورد ارتفاعا بمقدار منصتين.

كيري يترك منصبه «مبعوثاً للمناخ» ويغادر إدارة بايدن

الشرق الأوسط

سيتنحى المبعوث الأميركي الخاص المعني بالمناخ، جون كيري، عن إدارة بايدن في الأسابيع المقبلة، وفق شخصين مطلعين على خططه، بحسب ما ذكرت «أسوشييتد برس».

وتم تعيين كيري، الذي شغل منصب عضو مجلس الشيوخ ووزير الخارجية منذ فترة طويلة، بعد مدة وجيزة من انتخاب جو بايدن في نوفمبر (تشرين الثاني) 2020، لتولي الدور الجديد الذي تم إنشاؤه خصيصاً لمكافحة تغير المناخ نيابة عن الإدارة على المسرح العالمي.

وتم الكشف عن خطط رحيل كيري لأول مرة يوم السبت، من قبل موقع «أكسيوس».

وكان المبعوث الأميركي أحد أبرز واضعي اتفاقيات باريس للمناخ لعام 2015، وتولى هذا المنصب بخبرة كبيرة في الخارج، كوزير لـ«الخارجية» في عهد إدارة أوباما، وعضو منذ ما يقرب من 3 عقود في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وعدّ قرار بايدن تعيين كيري للمنصب إحدى الطرق التي يفي بها الرئيس بتعهده خلال حملته الانتخابية بمكافحة تغير المناخ بطريقة أكثر قوة ووضوحاً مما كانت عليه في الإدارات السابقة.

وقال كيري في زيارة لبكين الصيف الماضي، عندما التقى بنائب الرئيس هان تشنغ لبحث مسائل المناخ: «إن أزمة المناخ تشكل تهديداً عالمياً للبشرية، وعلينا جميعاً مسؤولية التعامل معها بأسرع ما يمكن».

وفي قمم المناخ الدولية، حافظ كيري دائماً على وتيرة سريعة، حيث كان ينتقل من اجتماع إلى آخر مع زعماء العالم وكبار رجال الأعمال والعلماء، ويتخلل كل ذلك مؤتمر صحافي تلو الآخر - لمشاركة ما تعلمه للتو، أو الإعلان عن مبادرة، أو قول بضع كلمات، بينما أعلنت الجماعات المدنية عن خططها الخاصة للمساعدة في مكافحة تغير المناخ، مما يضفي عليه مصداقيته وثقله.

وقال نائب الرئيس السابق آل غور، الذي ركز في المقام الأول على المناخ في حياته بعد توليه منصبه العام، في بيان يوم السبت: «إن العمل الدؤوب الذي قام به جون كيري لتحقيق تقدم عالمي بشأن أزمة المناخ كان بطولياً. لقد تعامل مع هذا التحدي برؤية جريئة وتصميم حازم، وبالإلحاح الذي تتطلبه هذه الأزمة. ولهذا فإن الولايات المتحدة والعالم كله مدينون له بامتنان كبير».

ورغم أن جاذبيته جعلته شخصية مركزية في مجال المناخ بمختلف أنحاء العالم، فإن كيري يواجه أيضاً منتقدين أقوياء يزعمون أن السياسات المناخية التي تنتهجها أميركا لا ترقى إلى مستوى القيادة في مكافحة الانحباس الحراري العالمي. ويضخ قانون الحد من التضخم، وهو أكبر قانون مناخي في تاريخ الولايات المتحدة، مليارات الدولارات في مجال الطاقة المتجددة. لكن كثيراً من جوانب القانون تؤكد على الإنتاج المحلي، مما يدفع الدول الأخرى إلى الشكوى من أن القانون حمائي ويضر بصناعاتها الخضراء.

ولسنوات، عارضت الولايات المتحدة إنشاء صندوق «الخسائر والأضرار» الذي من شأنه أن تسهم من خلاله الدول الغنية بمليارات الدولارات لمساعدة البلدان النامية، التي غالباً ما تتضرر بشدة من الأحداث المناخية القاسية الناجمة عن تغير المناخ. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 27) في مصر عام 2022، تمت الموافقة على الصندوق، حيث رضخت الولايات المتحدة والدول الغنية الأخرى ودعمته. ومع ذلك، يحرص كيري دائماً على التأكيد أن الصندوق لا يتعلق بـ«التعويضات» أو «الترضيات»، وقد تعهدت الولايات المتحدة حتى الآن، بتقديم تمويل متواضع فقط.

يشار إلى أن كيري مثّل ولاية ماساتشوستس لمدة 28 عاماً في مجلس الشيوخ، وكان أيضاً مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة في عام 2004.

ابتكارات لامتصاص «الميثان» من الهواء تخفض «الاحترار العالمي»

القاهرة: محمد السيد علي

الاقتصادية

حظيت جهود خفض انبعاثات غاز الميثان بنصيب كبير من مناقشات مؤتمر المناخ (COP28)، الذي اختتمت فعالياته، منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي، بهدف الحد من تداعيات أزمة المناخ.

والميثان هو أحد الغازات الدفيئة القوية، وهو مسؤول عن نحو 30 في المائة من الاحترار العالمي، منذ حقبة ما قبل العصر الصناعي، وهو ما يجعله ثاني أهم غاز مسبب للاحتباس الحراري بعد ثاني أكسيد الكربون، حسب تقديرات الأمم المتحدة، التي تشير إلى أن تخفيف انبعاثات غاز الميثان، وهو مكون رئيسي في الضباب، يحول دون حدوث نحو 260 ألف حالة وفاة مبكرة، و775 ألف زيارة للمستشفيات مرتبطة بالربو سنوياً، بالإضافة إلى 25 مليون طن من خسائر المحاصيل.

وتنتج انبعاثات غاز الميثان عن أنشطة بشرية متنوعة، بما في ذلك تربية الماشية والزراعة وإنتاج النفط والغاز. وبهدف تخفيف الانبعاثات، يبحث العلماء باستمرار عن طرق غير تقليدية، لتخفيف مستويات الميثان، ما يزيد فرص تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ، لإبقاء درجة حرارة الأرض عند حدود 1.5 درجة مئوية.

في هذا الإطار، طوّر باحثون بجامعة كوبنهاغن الدنماركية طريقة جديدة للقضاء على غاز الميثان منخفض التركيز في الهواء، في محاولة لإزالة الغازات الدفيئة من حظائر الماشية ومحطات إنتاج الغاز الحيوي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

وقدّرت الأمم المتحدة، أن الحد من انبعاثات غاز الميثان سيقلل على الفور من ارتفاع درجات الحرارة العالمية، لأن هذا الغاز أقوى بما يصل إلى 85 مرة من غاز ثاني أكسيد الكربون، وينبعث أكثر من نصفه من مصادر بشرية، ويمثل إنتاج الماشية والوقود الأحفوري الحصة الكبرى. وما يجعل الميثان مصدر قلق مناخي هو قدرته على حبس الحرارة، كما يمتلك قدرة على احتجاز الحرارة أعلى بكثير من ثاني أكسيد الكربون خلال إطار زمني أقصر.

مفاعل مبتكر

وأوضح الباحثون أن طريقتهم الجديدة تعتمد على مفاعل مبتكر يستعين بالضوء فوق البنفسجي والكلور لامتصاص انبعاثات غاز الميثان منخفض التركيز في الهواء. ونجحت الطريقة الجديدة في إزالة غاز الميثان من الهواء.

ويمكن أن يحترق الميثان في الهواء إذا تجاوز تركيزه 4 في المائة، لكن معظم الانبعاثات التي يتسبب فيها الإنسان تقل عن 0.1 في المائة، وبالتالي لا يمكن حرقها. ولكي يحترق الميثان في الهواء، يجب أن يكون هناك ما يكفي من الأكسجين في الهواء. لكن إذا كان تركيز الميثان في الهواء أقل من 4 في المائة، فلن يكون هناك ما يكفي من الأكسجين للاحتراق.

ولإزالة انبعاثات غاز الميثان الأقل تركيزاً من الهواء، قام الباحثون ببناء غرفة تفاعل تبدو وكأنها صندوق معدني به أكوام من الخراطيم وأدوات القياس. وداخل الصندوق، يحدث تفاعل متسلسل للمركبات الكيميائية، يؤدي في النهاية إلى تحلل غاز الميثان وإزالة جزء كبير من الغاز من الهواء.

وفي حديث لـ«الشرق الأوسط» يقول الباحث الرئيسي للدراسة، وأستاذ كيمياء الغلاف الجوي بجامعة كوبنهاغن، الدكتور ماثيو ستانلي جونسون «إذا كانت نسبة الميثان أعلى من 4.4 في المائة يمكن تحويله إلى وقود، لكن تكمن المشكلة فيما يجب فعله بانبعاثات الميثان عندما تكون أقل من هذا التركيز. ويمكن تنفيسه مباشرة إلى الغلاف الجوي، وهو أمر شائع، لكن هذا أمر سيئ للغاية بالنسبة للبيئة لأن الميثان هو أحد غازات الدفيئة القوية».

ويضيف: «إذا كانت نسبة الميثان أعلى من بضعة آلاف جزء في المليون، فيمكنك تدميره باستخدام محفز أو طبقة احتراق. لكن، لا يوجد حقاً حل جيد للتركيزات الأقل وتحديدا ما يبلغ حجمها جزأين في المليون. وهنا يأتي اختراعنا الجديد، فهو قادر على تدمير غاز الميثان بكفاءة عند هذه التركيزات المنخفضة، التي تبين أنها تمثل ثلاثة أرباع إجمالي انبعاثات الميثان في الغلاف الجوي».

وعن أهمية النتائج، أوضح جونسون أن العالم في طريقه نحو تجاوز حد 1.5 درجة مئوية المنصوص عليها في اتفاقية باريس، وقد يكون الميثان أفضل أمل لنا لتجنب عبور نقاط التحول المناخية المهمة. ويبقى الميثان في الغلاف الجوي لمدة أقصر بكثير من ثاني أكسيد الكربون، لذا إذا تمكنا من إيقاف مصادره، يمكن إزالته من الغلاف الجوي على المدى القريب، وهذا يعني التخلص من غاز الميثان في مصادره.

ويجب دائماً إصلاح التسربات، لكن هناك كثير من انبعاثات غاز الميثان التي لا يمكن إيقافها عن طريق سد التسرب، مثل تجشؤ الأبقار وتخزين الكتلة الحيوية ومعالجة مياه الصرف الصحي ومقالب القمامة. وهي مصادر منتشرة ومنخفضة التركيز.

نتائج جيدة

ووفق الباحثين، فإن جزءا كبيرا من انبعاثات غاز الميثان تأتي من ملايين المصادر منخفضة التركيز مثل حظائر الماشية. ومن الناحية العملية، كان من المستحيل تركيز غاز الميثان الناتج عن هذه المصادر في مستويات أعلى أو إزالته.

في الدراسة العلمية، أثبت الفريق أن غرفة التفاعل التي طوروها يمكنها إزالة 58 في المائة من غاز الميثان من الهواء. ثم قاموا بتحسين النتائج في المختبر بحيث أصبحت غرفة التفاعل حاليا تزيل نسبة 88 في المائة من غاز الميثان في الهواء. وأوضح الباحثون أن الكلور هو مفتاح الاكتشاف. وباستخدام الكلور والطاقة المستمدة من الضوء، يستطيع الباحثون إزالة غاز الميثان من الهواء بكفاءة أكبر بكثير من الطريقة التي يحدث بها في الغلاف الجوي؛ حيث تستغرق العملية عادة ما بين 10 إلى 12 عاماً.

يقول جونسون «يتحلل الميثان بسرعة السلحفاة لأن الغاز لا يتفاعل بشكل خاص مع المكونات الأخرى في الغلاف الجوي. ومع ذلك، اكتشفنا أنه بمساعدة الضوء والكلور، يمكننا إثارة تفاعل وتفكيك الميثان أسرع بنحو 100 مليون مرة من الطبيعة».

وأضاف الفريق: «يعمل على بناء نموذج أولي للمفاعل بحجم حاوية شحن بطول 40 قدما، وهو نموذج مكبر لغرفة التفاعل التي بناها الباحثون في المختبر، وسيكون منظف غاز الميثان، من حيث المبدأ، قادراً على الاتصال بنظام التهوية في حظيرة الماشية لإزالة انبعاثات غاز الميثان». وأوضح جونسون أن مزارع الماشية اليوم هي مرافق عالية التقنية حيث تتم بالفعل إزالة الأمونيا من الهواء. وعلى هذا النحو، فإن إزالة غاز الميثان من خلال أنظمة تنقية الهواء الحالية يعد «حلاً مثالياً». وينطبق الشيء نفسه على محطات معالجة الغاز الحيوي ومياه الصرف الصحي، التي تعد من أكبر مصادر انبعاثات غاز الميثان من صنع الإنسان في الدنمارك بعد إنتاج الماشية.

وكان باحثون بجامعة أوبسالا في السويد وجدوا أنّ أنواع من الطحالب الحمراء الموجودة في المياه الاستوائية الدافئة، قادرة على تقليل إنتاج غاز الميثان الناتج عن فضلات الأبقار. ووضع الباحثون الطحالي على فضلات الأبقار، ووجدوا أنها تمنع إطلاق الفضلات لما يقرب من نصف كميات غاز الميثان التي تُطلقها في العادة.

مصر تترقب 3 مشروعات طاقة متجددة بما يفوق 6 مليارات دولار

القاهرة - محمد سعيد و علياء سطوحي

اقتصاد الشرق

تلقت مصر عدة طلبات من مستثمرين خليجيين وعالميين، للحصول على رخص جديدة للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، بقيمة تفوق 6 مليارات دولار، بحسب حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر في مقابلة مع «الشرق» اليوم.

تبلغ تكلفة مشروعات الطاقة المتجددة التي يُطوّرها القطاع الخاص في مصر حالياً، 4.4 مليار دولار، ومن شأن هذه المشروعات أن ترفع إجمالي القدرات المركبة من الطاقة المتجددة في البلاد، إلى 10 آلاف ميغاواط بنهاية عام 2025، بحسب ما ذكره وزير الكهرباء المصري محمد شاكر في مؤتمر «الأهرام للطاقة» في شهر أكتوبر الماضي.

تضم التحالفات المتقدمة للحصول على رخص جديدة في الطاقة المتجددة، تحالف أوروبي- خليجي، وآخر صيني، بالإضافة إلى تحالف هندي، وتصل القيمة الاجمالية لكل مشروع نحو ملياري دولار، بحسب هيبة، الذي أوضح أن الاستثمارات الجديدة تستهدف السوق المحلية بجانب تصدير الطاقة الخضراء.

مضاعفة الرخص الذهبية

تستهدف القاهرة مضاعفة إصدار الرخص الذهبية من 25 رخصة في عام 2023 إلى أكثر من 50 رخصة في العام الجاري، وفقاً لرئيس هيئة الاستثمار، مشيراً إلى أن متوسط إصدار الرخص الذهبية يبلغ حالياً من 3 إلى 5 رخص شهرياً.

أضاف أن الهيئة تعمل على استحداث رخص جديدة مخصصة لرواد الأعمال بمواصفات مناسبة، كما تعمل أيضاً على تقديم المزيد من الحوافز للمستثمرين في القطاع السياحي والقطاع البيئي الذي يستفيد من حوافز الطاقة الخضراء أيضاً.

في شهر مايو من العام الماضي، قال هيبة في مقابلة مع «الشرق» إن مجلس الوزراء المصري يدرس الموافقة على 10 رخص ذهبية جديدة، كما يسعى لفتح المجال أمام كافة القطاعات للحصول على هذا النوع من التراخيص مستقبلاً لإتاحتها أمام أكبر عدد من المشروعات.

قانون الشركات

كشف رئيس هيئة الاستثمار المصرية، في المقابلة أنه يجري حالياً عمل حوار مجتمعي لمراجعة مواد قانون الشركات الجديد الذي لم يُحدّث منذ العام 2004، وكذلك لائحته التنفيذية بما يتوافق مع التعديلات الحالية للاستثمار.

أظهرت وثيقة صادرة عن مجلس الوزراء المصري، في يناير الجاري بعنوان: «أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة 2024-2030»، أن القاهرة تستهدف زيادة مواردها الدولارية إلى 300 مليار دولار خلال 6 سنوات، بما يعادل ثلاثة أضعاف الرقم الحالي.

أبرز تصريحات رئيس هيئة الاستثمار المصري

- تملك الأراضي الزراعية للمستثمر الأجنبي مطروح للدراسة بقوة حالياً لزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في الربع الثاني من 2023 على أساس سنوي يرجع إلى التغير في سعر صرف الدولار الأميركي أمام الجنيه.
- هيئة الاستثمار تلقت أكثر من ألف طلب لتأسيس شركات منذ إطلاق المنصة الالكترونية لتلقي طلبات التأسيس وحتى الآن.
- نركز على عدة قطاعات رئيسية في الاستثمار منها الطاقة الخضراء، والصناعة، والتكنولوجيا، ومراكز البيانات، والغزل والنسيج، والأدوية، والصحة، والتعليم، والزراعة، والسياحة.
- افتتاح مصنع جديد تابع لشركة يازاكي اليابانية لتصنيع الضفائر الكهربائية في مصر خلال أيام.
- تلقينا طلبات من شركات تركية وسريلانكية للعمل بقطاع المنسوجات في مصر وجاري تخصيص الأراضي لها.
- نتعاون مع هيئة التنمية الصناعية لدراسة وضع ضوابط رخصة متكاملة تتضمن توفير أراضٍ للمشروعات الصناعية.
- افتتاح مصنع جديد تابع لشركة فيتنامية في الصناعات الكهربائية خلال أيام.

قطر توقف مؤقتاً مرور شحنات الغاز في البحر الأحمر بعد غارات أميركا

اقتصاد الشرق

أرجأت قطر مؤقتاً على ما يبدو إرسال ناقلات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق باب المندب بعدما أدت الغارات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة على أهداف الحوثيين في اليمن إلى زيادة المخاطر في الممر المائي الحيوي.

امتنع ما لا يقل عن 5 ناقلات للغاز الطبيعي المسال تشغلها قطر كانت متجهة نحو الممر في الطرف الجنوبي من البحر الأحمر عن العبور منذ يوم الجمعة الماضي، وفقاً لبيانات تتبع السفن التي جمعتها بلومبرغ. فيما توقفت 3 ناقلات أخرى مؤقتاً قبالة سواحل عمان، إحداها في البحر الأحمر والأخريان في البحر الأبيض المتوسط بالقرب من قناة السويس.

نصحت قوة المهام العسكرية المشتركة –التي تضم القوات البحرية الأميركية والبريطانية– السفن التجارية بالابتعاد عن منطقة الخطر في جنوب البحر الأحمر بعد الضربات الجوية على الجماعة المسلحة المدعومة من إيران. وقالت ثلاث شركات على الأقل من مشغلي ناقلات النفط الكبرى إنها ستتحاشى المرور عبر هذه المنطقة.

إحجام قطر عن عبور البحر الأحمر

لم تهاجم جماعة الحوثي أي سفن تنقل الغاز منذ شروعها في مهاجمة السفن منتصف نوفمبر الماضي، لكن إحجام قطر عن عبور الممر المائي يسلط الضوء على الزيادة الكبيرة في المخاطر بالمنطقة عقب الغارات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة.

كانت الدولة الخليجية، التي تعد واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، واحدة من عدد قليل من موردي الغاز الذين ما يزالون يستخدمون البحر الأحمر وقناة السويس لإرسال الوقود إلى أوروبا. فيما تفضل معظم ناقلات الغاز الطبيعي المسال الآن استخدام مسارات أطول.

استثمارات بـ290 مليار دولار تؤهل إنتاج الغاز لمستوى تاريخي

اقتصاد الشرق

بينما احتفلت الوفود المشاركة في محادثات المناخ السنوية التي تنظمها الأمم المتحدة في دبي بالاتفاق التاريخي الشهر الماضي للابتعاد عن الوقود الأحفوري، كان عشرات الآلاف من العمال في قطر يسعون لتحقيق هدف مختلف يتمثل في جعل أكبر منشأة لتصدير الغاز الطبيعي في العالم أضخم.

في الوقت الذي يتوقع فيه البعض أن الطلب على النفط اقترب من ذروته، وأنه من المرجح أن يواجه الفحم انخفاضاً بطيئاً، لكنه مطرد، يراهن قطاع الطاقة بمئات المليارات من الدولارات على الاستثمار في ثالث وقود أحفوري رئيسي وهو الغاز الطبيعي، الذي سيحظى بمكانة كبيرة وسط خليط الطاقة العالمي حتى 2050 على أقل تقدير.

يتوقف هذا العمر الافتراضي على موجة تدفقات أخيرة من الاستثمار في محطات ضخمة لتسييل وتصدير الغاز الطبيعي المسال شديد البرودة للبلدان غير المستعدة أو القادرة حتى الآن على التحول لمصادر الطاقة المتجددة.

طفرة مشروعات الغاز المسال

تزخر 5 مواقع أميركية بأطقم عملها الخاصة التي تعمل على جلب هياكل صناعية عملاقة من ساحل الخليج الأميركي. يستهدف اثنان من المشروعات الأميركية بدء الإنتاج في أقرب وقت من السنة الجارية، ليطلق ما قد يصبح الموجة الأخيرة حول العالم من المشروعات العملاقة للوقود الأحفوري.

بحسب «بلومبرغ إن إي إف»، تشير أرقام الأماكن التي بدأ العمل فيها إلى أن أكثر من 200 مليون طن من السعة التصديرية الجديدة للغاز الطبيعي ستنطلق خلال السنوات الخمسة المقبلة تقريباً. إذا كانت المشروعات الإضافية في المرحلة المبكرة مستمرة، حيث ما زالت تنتظر القرارات النهائية لبدء تنفيذ الاستثمار، فإن أكثر من 300 مليون طن للسعة الإنتاجية الجديدة للغاز الطبيعي المسال الجديدة أيضاً ستتدفق للسوق مع حلول 2030، بحسب شركة «بيكر هيوز» (Baker Hughes). يمثل هذا ارتفاعاً حوالي 70% مقارنة بالوقت الحالي، ما يضيف سعة إنتاجية سنوية للغاز تكفي لإمداد نصف مليار منزل بالكهرباء وضمان استمرار أهمية الغاز الطبيعي - بجانب الانبعاثات - لعقود مقبلة. قالت آن صوفي كوربو، باحثة في وحدة البحوث العالمية بمركز سياسة الطاقة العالمية في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا، إن هذا يطلق ثالث موجة كبيرة من الغاز الطبيعي المسال بحلول 2028، عند الانتهاء من بناء كافة الأشياء بصفة أساسية. يصل بنا الأمر إلى توافر كميات هائلة من الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة الأميركية وقطر.

خلاصة القول إن قطاع الغاز الطبيعي المسال العالي، الذي احتاج 60 سنة لتطوير أول مئات الملايين من الأطنان من السعة التصديرية، يملك حالياً القدرة على فعل ذلك مرة ثانية خلال 6 أعوام.

تطورات قطاع الغاز

حتى ستينيات القرن الماضي، كانت الطريقة الوحيدة لنقل كميات كبيرة من الغاز تجري عبر خطوط الأنابيب. لذلك تحولت شركات التشغيل لعملية تتيح لهم تبريد الغاز الطبيعي إلى 256- درجة فهرنهايت (160- درجة سلزيوس)، وتحويله إلى حالة سائلة يمكن شحنها في سفن متخصصة. تزيد عملية إسالة الغاز من كثافة الوقود، بحيث يشغل مساحة أقل بـ600 مرة.

كان قديماً يُنظر إليه بوصفه جزءاً خاملاً من قطاع الطاقة، وعززت مجموعة أحداث مفاجئة ومثيرة من وتيرة توسع الغاز الطبيعي المسال. كما أطلقت طفرة تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي لاستخراج الوقود في الولايات المتحدة الأميركية، وتطوير بنية تحتية لواردات أرخص ثمناً، العنان لإيجاد وفرة من الغاز بأسعار أرخص. فيما دعم النمو في الصين وتخلي الأسواق المتقدمة عن الفحم وانكماش القطاع النووي الياباني -بعد كارثة فوكوشيما- الحاجة إلى مزيد من مشروعات التصدير، وذلك بوتيرة سريعة. برزت سوق تداول فورية نشيطة، مع انتشار منصات التداول من سنغافورة إلى لندن. وسرعان ما بات الغاز الطبيعي أسرع أنواع الوقود الأحفوري نمواً على مستوى العالم.

لكن غزو الرئيس الروسيفلاديمير بوتين لأوكرانيا خلال فبراير 2022 أحدث نشاطاً هائلاً في السوق. وجف الغاز عبر خطوط الأنابيب الروسية الرخيصة، المسؤولة عن تلبية نحو ثلث الطلب الأوروبي، بين عشية وضحاها تقريباً. بدأ مسؤولو الاتحاد الأوروبي السفر إلى قطر والولايات المتحدة للوساطة في إبرام اتفاقات طويلة الأمد، ووقعت القطاعات المعتمدة على الغاز للمرة الأولى صفقات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال مباشرة. قفزت واردات التكتل الموحد من الغاز المسال بنحو 60% خلال 2022.

استغلال سلاح الغاز

ذكر مؤرخ قطاع الطاقة ونائب رئيس شركة «ستاندرد آند بورز غلوبال» دانيال يرجين: «ظن بوتين أنه يمكنه استخدام سلاح الغاز لتفتيت التحالف المؤيد لأوكرانيا، وقد أخفق ذلك بطريقة كبيرة بفضل توافر الغاز المسال».

خصصت الشركات والمستثمرون والحكومات 235 مليار دولار تقريباً حول العالم لإمدادات الغاز الطبيعي المسال الجديدة منذ 2019، بجانب توقعات باستثمارات تتجاوز 55 مليار دولار بين عامي 2024 و2025، بحسب تقديرات شركة «ريستاد إنرجي» (Rystad Energy). ويشكل الرقمان معاً الناتج المحلي الإجمالي لفنلندا تقريباً.

يوفر الغاز الطبيعي المسال حالياً 3% فقط من احتياجات الطاقة العالمية، حسب تقديرات أناتول فيجين، كبير المسؤولين التجاريين بشركة «شينير إنرجي» (Cheniere Energy) وهي شركة أميركية رائدة في مجال الغاز الطبيعي المسال. لكن العالم يتأثر بذلك بشدة عندما لا يتوافر منه ما يكفي تلبية الطلب. عندما لا تحصل بلدان على غرار باكستان أو بنغلاديش على الشحنات الخاصة بها، يمكن أن يتوقف إنتاج كل شيء بداية من قطاع الأسمدة وصولاً إلى قطاع المنسوجات. نظراً لأنه يمكن شحن ناقلات الغاز الطبيعي المسال إلى أي مدينة تضم محطة استيراد، فإن الانقطاعات أو التوسعات في أي موقع يمكن أن تؤثر على مقدار التوافر والأسعار في كل مكان.

الغاز.. وقود انتقالي

كثيراً ما وصف الغاز الطبيعي من قبل مؤيديه بأنه «وقود انتقالي»، أو وسيلة أقل كثافة في استخدام الكربون لتيسير عملية التحول عن النفط والفحم. يبدو أن هذا الجسر الانتقالي مستمر لفترات أطول للغاية.

رغم أن «بلومبرغ إن إي إف» تقول إن منشآت توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حققت غالباً أرقاماً قياسية خلال 2023، إلا أن مصادر الطاقة المتجددة ما زالت لا تنتشر بالسرعة الكافية في أسواق عديدة ما يسمح لها بأن تحل محل الوقود الأحفوري. في ضربة لأهداف المناخ العالمية، بات من المقبول بطريقة متنامية لدى بعض الدوائر أن يصبح الغاز مطلوباً باعتباره شبكة أمان طويلة الأمد لدعم فترات الانقطاع في توسيع عمليات توليد الطاقة المتجددة.

من المقرر أن تستهلك الصين كميات كبيرة من إمدادات الغاز الطبيعي المسال الجديدة، لكن حتى الاتحاد الأوروبي وافق على شراء شحنات من الغاز الطبيعي المسال القطري لما بعد سنة 2050، رغم هدف التكتل الملزم بأن تصل نقطة الحياد المناخي مع حلول ذلك التوقيت.

رغم أن أوروبا تبني عمليات توليد قياسية من الطاقة المتجددة، وتعمل على تأسيس بنية تحتية للهيدروجين وجعل تصنيعه أنظف، إلا أن التحول لم يكن سلساً كلياً.

على الجانب الآخر، تضرر قطاع طاقة الرياح البحرية جراء صعود أسعار المواد الخام وزيادة تكاليف الاقتراض ومشكلات سلاسل التوريد الممتدة طويلاً. خلال 2022، دفع الاتحاد الأوروبي مبلغاً يتخطى 300 مليار دولار لواردات الغاز الطبيعي، مرتفعاً ثلاثة أضعاف عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

أشار مارك هوسون، رئيس وحدة آسيا في شركة «ويلجنس أنرجي أنالاتيكس» (Welligence Energy Analytics) إلى أن «أوروبا تعرضت لهزة نوعاً ما جراء انعدام أمن الطاقة».

الأثر المناخي للغاز

بالمقارنة مع الفحم، كثيراً ما تم تقديم الغاز على أنه صديق للبيئة نسبياً. نوهت وكالة الطاقة الدولية خلال 2019 إلى أن استخدام الغاز بدلاً من الفحم في الأجل المتوسط يحد من الانبعاثات بنسبة 50% عند إنتاج الكهرباء و33% لغرض التدفئة.

كان المسؤولون التنفيذيون في قطاع النفط والغاز خلال قمة المناخ «كوب 28» الإمارات في دبي مصممين بصفة أساسية على الترويج للغاز الطبيعي المسال بوصفه حلاً مناسباً للمناخ، ويبدو أن ذلك بدأ يؤتي ثماره، حيث طرحت الاتفاقية فكرة أن الوقود الانتقالي الذي لم يذكر اسمه يمكن أن يلعب دوراً في تيسير عملية تحول الطاقة، والتي فهمها غالبيتهم بوصفها إشارة لدور الغاز الطبيعي.

تشير البيانات التجريبية من عمليات الرصد بالأقمار الاصطناعية والبحوث الجديدة إلى وجود تأثير مناخي أكبر بكثير من قطاع الغاز مقارنة بما روج له العديد من المسؤولين الحكوميين وداخل القطاع نفسه.

يُصنف المكون الأساسي للغاز الطبيعي -غاز الميثان- اعتباره واحداً من الغازات الدفيئة وهو فائق القوة عند إطلاقه دون احتراق، حيث يحبس حرارة تفوق 80 مرة ثاني أكسيد الكربون خلال العقدين الأولين بالغلاف الجوي. بحسب دراسة نشرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم الأميركية، ومن المحتمل أن يتجاوز تسرب الانبعاثات من آبار الغاز علاوة على عمليات التكرير والتسويق عتبة 3.2% التي يصبح بعدها الغاز في الواقع أسوأ بالنسبة للمناخ من الفحم لبعض الوقت.

قدر العلماء الذين يستخدمون عمليات رصد الأقمار الاصطناعية بين عامي 2018 و2020 إنتاج النفط والغاز في رقعة صخرية هي الأكثر غزارة في الولايات المتحدة، في حوض بيرميان، بمتوسط كثافة لغاز الميثان تعادل 4.6%، وهو ما يعد أعلى كثيراً من هدف القطاع الذي يقل عن 0.2%.

يبلغ تأثير المناخ في الأجل القصير من سلاسل توريد الغاز الطبيعي المسال الحالية حول العالم، بما فيه الاحتراق النهائي للوقود، 1.5 مليار طن سنوياً تقريباً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بحسب نموذج وكالة الطاقة الدولية خلال 2022. ويظهر من استخدام نفس القياس لـ300 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال الجديد المخطط إنتاجه أنه سيتم إضافة 1.2 مليار طن أخرى من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً. ويتجاوز هذا انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية لليابان، خامس أكبر بلد متسبب في التلوث عالمياً.

تحذيرات جماعات المناخ

أسفر هذا عن تنامي تحذيرات نشطاء حماية البيئة بشدة. وقد دعت مجموعة من المشرعين من الحزب الديمقراطي مؤخراً إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لفرض عمليات تدقيق أكثر على التأثير بعيد الأمد للمشروعات الأميركية في التغيرات المناخية. فيما يضغط بيل ماكيبين، الذي حشد الجهود الشعبية لعرقلة خط أنابيب النفط «كيستون إكس إل» (Keystone Xl)، على الجهات التنظيمية لقطاع الطاقة الأميركي لرفض إصدار أي تصريح للغاز الطبيعي المسال قيد الدراسة في الوقت الراهن، لا سيما بعد صدور تعهد قمة المناخ «كوب 28» الإمارات. وتوجد نداءات مشابهة لوقف مشروعات في موزمبيق وأستراليا.

قال ماكيبين: «من المستحيل مواصلة إصدار تصاريح لمثل هذه الأمور بضمير مرتاح. فلا يمكن لأحد التوقيع على ورقة تقول إن الوقت قد حان للتخلي عن الوقود الأحفوري ثم يسمح بمشروعات أميركية جديدة ستفاقم الانبعاثات العالمية». ويعتزم ماكيبين ونشطاء آخرون تنظيم مظاهرة مدتها 3 أيام خلال فبراير المقبل لحث وزارة الطاقة على وقف إصدار تراخيص لمحطات تصدير أميركية جديدة.

مع احتدام الضغوط المناخية، كان البيت الأبيض يعيد تقييم المعايير التي يستخدمها لإصدار الموافقة على محطات تصدير أميركية جديدة من حيث ملاءمتها. ومن الممكن أن تتعطل الخطط المستقبلية في حال توقفت البنوك عن الاستثمار في الغاز، كما توقف الكثير منهم خلال العقد الماضي عن تمويل مشروعات الفحم الجديدة. رغم ذلك، عاد قطاع التمويل حتى الآن للظهور في أعقاب الغزو الروسي بعدما ابتعد في وقت من الأوقات عن الوقود الأحفوري. لن تستبعد المواقع التي صدر لها فعلاً تصاريح وهي قيد الإنشاء حالياً. من أجل جمع التمويل، عادة ما تبرم شركات التطوير في الولايات المتحدة عقوداً مع العملاء الذين يوافقون على شراء الغاز لمدة تبلغ 10 سنوات أو يزيد. كما أن بعض العقود مع قطر تستمر لأكثر من ربع قرن.

جدوى مشروعات الغاز

مثل كافة أسواق السلع الأساسية، فإن منتجي الغاز الطبيعي المسال في حالة انعدام توازن، حيث إن توفير سعة ضخمة تنمو سريعاً سيسفر عن مخاطر وجود تخمة من المعروض، في حين أن الزيادة ببطء شديد ستجعل العالم يلجأ لأنواع بديلة من الوقود على غرار الفحم. إذا كانت توقعات شركات التشغيل خاطئة وهبط الطلب على الغاز بمجرد انتهاء فترة سريان العقود طويلة الأمد المبرمة في بداية المشاريع، فإنهم يخاطرون بأن يصبحوا مالكي أغلى الأصول غير المستخدمة بطريقة كبيرة حول العالم.

حذر معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي -وهو مؤسسة فكرية اقتصادية تقدمية تمولها منظمات المناخ- في فبراير الماضي من أن هناك تخمة وشيكة في المعروض، مشيراً إلى أن مشروعات تسييل الغاز المستهدف دخولها الخدمة بعد 2026 ربما تدخل وسط نطاق طلب أقل كثيراً مقارنة بتوقعات السوق الصعودية.

من جانبه، توقع بنك «مورغان ستانلي» أن الزيادات في المعروض ستبدأ في تجاوز الطلب في أقرب وقت خلال السنة المقبلة. بينما قدرت شركة «وود ماكينزي» أن الطلب على الغاز الطبيعي المسال لن يصل مستوى ذروته حتى 2045. قال أوغان كوس، مدير عام شركة «أكسنتشر» (Accenture) وهو متخصص بمجال الغاز: «هذه أول مرة خلال الـ25 عاماً الماضية التي تواجه فيها جميع الأطراف، حتى الكبار منها، صعوبة في توقع ما سيجري خلال الأعوام القليلة المقبلة، ناهيك عن الـ20 سنة المقبلة».

منذ بداية 2022، وقعت شركات صينية عقوداً طويلة الأجل أكثر من أي بلد آخر، بحسب بيانات «بلومبرغ إن إي إف». كما لم تتخلف أوروبا عن الركب، إذ يستثمر بعض كبار المستوردين، بمن فيهم «شل» و«إيني»، في توسيع إنتاج قطر من الغاز والموافقة على شراء الوقود من المشروع حتى 2052 على الأقل. اشترت عشرات البلدان -من بولندا حتى اليابان- الغاز الطبيعي المسال بعقود طويلة الأجل، بما يؤمّن لها إمدادات الوقود -مع الأثر البيئي المترتب بها- في المدى البعيد.

توسعات كبيرة في محطات الغاز

في صبيحة يوم اثنين معتدل أوائل ديسمبر الماضي، تجول 1700 عامل بناء تقريباً في محيط موقع عمل شمال محطة «كوربوس كريستي» التابعة لشركة «تشينير» على ساحل ولاية تكساس. مئات المركبات الثقيلة -بداية من الرافعات والحفارات إلى شاحنات التفريغ وخلاطات الأسمنت- تحركت ذهاباً وإياباً عبر قطعة الأرض الضخمة التي تطل على خليج ساحلي محمي، بحيث تتفادى 200 مرحاض متنقل جرى شحنها لخدمة طاقم العمل. يرجح ازدياد القوى العاملة بمجال البناء بما يفوق الضعف السنة المقبلة، حيث تحاول الشركة إدخال أول سعتها الإنتاجية الموسعة السوق. سيضيف المشروع، المعروف بـ«مرحلة 3»، نحو 7 «قطارات» متوسطة الحجم، وهو مصطلح سائد بالقطاع لقياس وحدات عملاقة تحول الغاز الطبيعي إلى سائل، سوف تنضم إلى الثلاثة قطارات العاملة فعلياً هناك. يتضمن التوسع أيضاً خط أنابيب طوله 40 ميلاً سيرتبط بمركز مدينة أغوا دولسي جنوب ولاية تكساس، ما سيوفر مساراً مستقيماً لنقل الغاز الصخري من حوض برميان إلى محطة المعالجة. تقدر القيمة الإجمالية بما يتراوح من 7 إلى 8 مليارات دولار تقريباً. توجد أيضاً 4 مشروعات أخرى بقيمة مليار دولار إما قيد التوسع أو جديدة عبر كافة مناطق ولايتي تكساس ولويزيانا يجري العمل عليها، حيث مشروعات بلاكيماينز» و«ريو غراند» و«بورت أرثر» بالإضافة إلى «غولدن باس»، المملوك جزئياً لقطر. سينضمون جميعهم بـ80 مليون طن تقريباً من السعة السنوية، ما يدعم مكانة الولايات المتحدة بوصفها أكبر مُصدر عالمياً. أشارت «وود ماكنزي» إلى أنه بعد تصاعد الموجة الحالية من المشروعات، ستشكل أميركا الشمالية وقطر نحو 60% من إمدادات الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم.

مشروعات «قطر للطاقة»

بالرجوع لشاطئ الخليج العربي، تنفق شركة قطر للطاقة المملوكة للدولة ومستثمروها 45 مليار دولار تقريباً على زيادة الإنتاج. تشمل العملية الشاسعة في مدينة رأس لفان الصناعية على لسان أرض بارزة وسط المياه الصافية بالفعل قطارات متعددة للغاز الطبيعي المسال ومصفاة لتكرير الغاز لتتحول إلى سوائل ومحطات معالجة وقود وأرصفة لتحميل الناقلات. يزدحم مشروع حقل الشمال الشرقي، وهو الجزء الأكبر من عملية التوسع، بـ30 ألف عامل ينحدرون من 50 دولة. يمكن أن تتصاعد أعداد العمالة السنة الحالية لتفوق 45 ألفاً، وفق تقديرات شركة «شيودا» اليابانية التي تبني المحطة. ولم ترد قطر للطاقة على طلبات للتعليق على الموضوع.

لا يعد تطوير مشروع من هذه النوعية في ظل درجة حرارة قاسية في قطر، والتي قد تبلغ أعلى مستوياتها الموسمية عند 122 درجة فهرنهايت (50 درجة سلزيوس)، بالأمر الهين، ما يتطلب أداء جزء كبير من العمل ليلاً خلال فصل الصيف. عندما تشرق الشمس، يتناوب العمال باستمرار بين العمل والراحة، لتفادي التعرض للإجهاد والجفاف. ذكر مستشار للمشروع من «شيودا» أن الأعلام السوداء ترفع فوق الموقع لوقف العمل عندما يصبح الجو حاراً بشدة.

قال كين ناغاو، كبير المسؤولين التنفيذيين لتطوير الأعمال العالمية في «شيودا»: «لم نعمل في مشروع مثل هذا من قبل، وربما لن يكون هناك مشروع آخر من هذا النوع مرة ثانية».

خبير بريطاني: علاج تغير المناخ صعب.. والحياد الكربوني لن يتحقق في 2050

حياة حسين

الطاقة

مع تنامي تداعيات تغير المناخ وظهورها المتزايد بأشكال كارثية عديدة في كثير من دول العالم، تتصاعد الدعوات الحكومية والمجتمعية لإيجاد حلول عاجلة توقف عجلة التسارع، وتخفف من آثار الكوارث المتوقعة، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

ومنذ عقود قليلة، بدأت عدّة حكومات باتخاذ إجراءات على أرض الواقع لتحقيق ذلك الهدف، وتنوعت هذه الإجراءات بتنوع آراء الخبراء والمختصين.

لكن خبيرًا بريطانيًا أكد مؤخّرًا أنه لا يوجد لتلك المعضلة سوى حل وحيد ممكن في الوقت الراهن، هو «خفض الاستهلاك».

ويعلل مؤلف كتاب «تغير المناخ: رؤية واقعية للمستقبل» مالكولم برول، رأيه بأن «التمويل غير كافٍ، والساسة خائفون على مناصبهم، والحروب تندلع في كل مكان، من أوكرانيا إلى غزة؛ ما يصعّب المواجهة». وفق ما ذكره في حوار تلفازي.

وقال: «بحثت كثيرًا في قضية المناخ، وكان هناك تساؤل مهم، وهو: هل نحن على الطريق الصحيح لتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050؟ والإجابة أنه لا يمكن أن يحدث ذلك».

وتمنى أن يكون مخطئًا بهذا الشأن: «آثار تغير المناخ لن تنعكس عليّ شخصيًا، بالنظر إلى عمري الطويل، لكن أبنائي وأحفادي سيعيشون هذا الأمر، وأتمنى أن أكون مخطئًا».

وأوضح برول أن من أهم مظاهر تغير المناخ هو ارتفاع درجة الحرارة في أنحاء العالم، موضحًا: «لقد أصبح الطقس شديد السخونة، وهذا المؤشر الرئيس لتغير المناخ، ويزداد الأمر سوءًا في العقد الأخير.. هناك ارتفاع الحرارة –أيضًا- في المحيطات». وأضاف أن المشكلة لا تكمن في ارتفاع الحرارة بحدّ ذاتها، ولكن في آثار هذا الارتفاع، مثل تنشيط الأعاصير العنيفة والقياسية، أو هبوط الحرارة إلى مستويات قياسية –أيضًا-.

الوقود الأحفوري

يرى مؤلف كتاب «تغير المناخ: رؤية واقعية للمستقبل» مالكولم برول أن السبب الأول في أزمة تغير المناخ ظهرَ قبل أكثر من 150 عامًا، عندما بدأ الإنسان باستعمال الوقود الأحفوري (النفط والغاز)، في الأنشطة البشرية كافة، وتزامنًا مع الثورة الصناعية، ما أدى إلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وغازات الدفيئة الأخرى، مثل الميثان، بكميات هائلة تصل إلى ملايين الأطنان.

وأشار الكاتب، الخبير في إدارة الأداء المالي والإستراتيجي –أيضًا- إلى أن الشكوك التي تنتاب بعض الناس حول تغير المناخ، رغم كوارثه الطبيعية الواضحة، يرجع إلى إنكار بعضهم ذلك.

كما أن هناك من يحاول الحفاظ على استثمارات الوقود الأحفوري، ودول عديدة تضخ استثمارات في هذه الصناعة للحفاظ على الإيرادات، «وشاهدنا ذلك خلال قمة المناخ كوب 28 في الإمارات».

وقال في الحوار التلفازي الذي تابعته منصة الطاقة المتخصصة، إن من أهم توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، هو الحفاظ على زيادة الحرارة أقل من 1.5 درجة مئوية، فوق مستواها قبل الثورة الصناعية.

وقد حذّرت الهيئة من احتمالات ارتفاعها إلى 4 درجات مئوية، «وهذا كارثي»، وفق الكاتب.

ويرجع ذلك إلى ثاني أكسيد الكربون، وصعوبة الغاز تأتي من أنه يمرّ بعدّة دورات، لذلك يلوّث الهواء والتربة، كما أنه يظل ملايين السنين.

وبالنسبة للميثان، فهو ثاني أكثر غازات الدفيئة تلويثًا، بعد ثاني أكسيد الكربون، وغالبًا ما يصدر من أنشطة إنتاج الغذاء وتربية الماشية، لكنه يتّسم بعدم الاستمرار.

10 دول تصدر 70% من الانبعاثات

قال مؤلف كتاب «تغير المناخ: رؤية واقعية للمستقبل» مالكولم برول، في حوار مع تلفاز «إنرجي نيوز»، إن 10 دول فقط تصدر أكثر من 70% من غازات الاحتباس الحراري، على رأسها الصين والهند وأميركا.

ورغم أن دولًا أوروبية مثل فرنسا وغيرها تقوم بإجراءات للتخفيف من حدّة تغير المناخ، فإن تلك الإجراءات لن تسفر عن شيء إذا استمرت الصين والهند في بثّ هذا الكم من الغازات في الهواء.

ويعتقد أن أول الإجراءات المهمة في مكافحة تغير المناخ، هو التوقف عن حرق الوقود الأحفوري، والتحول إلى الطاقة المتجددة.

وربما يكون قطاع الطاقة الأهم في المقام الأول، «لكن كهربة النقل في كل الصور -سواء البري أو الجوي- مهمة أيضًا».

وأشار إلى أن قطاع الإنشاءات، الذي يستعمل كميات كبيرة من الأسمنت، يعدّ من الأنشطة الضرورية التي يجب علاجها.

ولفت الانتباه إلى عمليات الغسل الأخضر من قبل الشركات، قائلًا: «أعرف أن هناك شركات تعمل على خفض الانبعاثات.. لكن هناك أسماء كبيرة تردَّد أنها تخفض الكربون، لكن الحقيقة هي أنها تمارس الغسل الأخضر».

وشرح الغسل الأخضر الذي تمارسه تلك الشركات بأنه يحدث من خلال تشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك، وقال، إن الشركات تخفض انبعاثات الكربون خلال عملياتها التشغيلية، لكنها تشجع على استهلاك أكبر.

«ما نريد عمله الآن في الدول الغنية هو استهلاك أقلّ، فتلك الدول تهدر كميات هائلة من الطعام، وتشتري كميات ضخمة من الهدايا في أعياد الميلاد وملابس كثيرة، لقد أنفقنا مبالغ هائلة في أعياد الميلاد».

وأوضح أن آثار تغير المناخ السلبية ستضرب الدول والأشخاص الأكثر هشاشة اقتصاديًا، «الدول الغنية ستنجو رغم شكاوى ارتفاع الحرارة والظواهر الأخرى، لكن بالنسبة للفئات الأفقر ستكون المسألة كارثية».

وهناك دول في أفريقيا وآسيا لن تستطيع العيش؛ بسبب دمار التربة والجفاف وارتفاع الحرارة؛ لذلك يهاجر سكانها نحو الدول الغربية.

وتوقّع زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين، بسبب تغير المناخ من هذه الدول مستقبلًا.

تعهدات التمويل الضئيلة

تعهدت الدول بتمويل يُقدَّر بـ400 مليون دولار لصندوق الخسائر والأضرار، خلال قمة المناخ كوب 28، لمساعدة الدول الفقيرة، لكن هذا الرقم ضعيف جدًا، ويحتاج الأمر إلى 400 مليار دولار، وفق مؤلف كتاب «تغير المناخ: رؤية واقعية للمستقبل» مالكولم برول.

وتثير مسألة تطوير تقنيات تعالج تغير المناخ حس الحذر لدى الكاتب، إذ يرى أنها قد لا تحدث، أو تستغرق وقتًا طويلًا.

ومن ذلك، على سبيل المثال: تطوير تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، إضافة إلى أنظمة توليد الطاقة النووية والهيدروجينية المدمجة، والمعروفة باسم أنظمة الطاقة النووية المتجددة المتكاملة، التي بدأت في أميركا، موضحًا أنها «تقنيات مرتفعة التكلفة جدًا حاليًا».

وأشار إلى أن بعض التقنيات قد تكون ذات آثار عكسية، مثل «هندسة المناخ»، فقد جرت محاولة سابقة للتأثير بالسحب لدفع الأمطار إلى الهطول، تسببت في سقوط ثلوج كثيفة في الجانب المقابل.

وقال: «قرأت بعض المعلومات تشير إلى أن البنتاجون (وزارة الدفاع الأميركية) سيستعمل هندسة المناخ في الحرب ضد الدول الأخرى.

وتابع أن حكومة بريطانيا، وهي من البلدان التي تعاني بشدة من مشكلات تغير المناخ، تؤكد من خلال وسائل الإعلام قدرتها على تحقيق الحياد الكربوني في 2050، «أنا لا أعتقد ذلك.. هناك بعض الأشخاص يعتقدون أنهم يسهمون في علاج تغير المناخ بشراء سيارة كهربائية أو إعادة تدوير العبوات البلاستيكية».

وقف تغير المناخ

قال مؤلف كتاب «تغير المناخ: رؤية واقعية للمستقبل» مالكولم برول: «إن العلاج الأمثل هو العمل على وقف استمرار تغير المناخ». وردًا على تساؤل حول وجود مخاوف لديه بشأن تأثير السياسة والشركات في مكافحة تغير المناخ، قال، إن العلماء يعملون كثيرًا على الأبحاث، ويصدرون معلومات ونتائج مهمة طوال الوقت، ولا يكون هناك إجراءات مقابلها.

وبالمثل على مستوى الإعلام، فهو لا يتعامل مع مسألة تغير المناخ بالجدّية والمعرفة التي تستحقها، فعند تحديد تمويل بقيمة 400 مليون دولار لصندوق الخسائر والأضرار، هللت له وسائل الإعلام، ولم تذكر أن هذا التمويل «لا شيء» مقابل الاحتياجات في الدول الفقيرة.

وأكد أن معظم المتشككين في قضية تغير المناخ وآثارها هم الساسة الذين يحكمون؛ لذلك لا يرغبون في ضخ تمويلات للمواجهة. وقال: «أعرف سياسيين يرفضون اتخاذ قرار بشأن تغير المناخ خوفًا من خسارة التصويت». ويرى أن الهيدروجين قد يكون أحد الحلول المهمة في قطاع النقل، لكن لديه شكوك في إمكان وضع البنية التحتية لنقله وتداوله قبل وقت طويل. وتابع قائلًا: «استغرقت بريطانيا سنوات عديدة في تطوير صناعة الطاقة المتجددة، ورغم ذلك ما تزال شبكة نقل الكهرباء غير جاهزة، وقرأتُ تقريرًا مؤخرًا يشير إلى أن البلاد تحتاج إلى إجراءات للشبكات في السنوات السبع المقبلة، بحجم ما نُفِّذ خلال الأعوام الـ30 الماضية.. إذا كان هذا الوضع في شبكة الطاقة المتجددة، فكيف سيكون في نقل الهيدروجين الذي ما يزال في بداياته؟».

أمين عام أوابك: الدول المصدرة للنفط لا تملك الموارد الكافية للاستثمار

أحمد بدر

الطاقة

يرى أمين عام أوابك المهندس جمال عيسى اللوغاني، أن المكانة التي تتبوؤها الدول الأعضاء في المنظمة على خريطة النفط العالمية «هي مكانة متميزة»، لافتًا في الوقت نفسه إلى أن موارد هذه الدول لا تكفي للاستثمار في قطاع النفط والغاز.

وأوضح الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك»، في كلمة خلال قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2024، حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة، وألقاها نيابة عنه مدير الإدارة الاقتصادية، المشرف على إدارة الإعلام والمكتبة عبدالفتاح داندي، أن ليبيا من 3 دول أسست المنظمة في يناير/كانون الثاني (1986).

وأضاف أمين عام أوابك أن ليبيا تؤدي دورًا فعالًا في جميع أنشطة المنظمة، وتملك حصصًا مقدَّرة في الشركات الـ4 المنبثقة عنها، وهي الشركة العربية البحرية لنقل البترول في الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن في البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية في السعودية، وشركة الخدمات البترولية في ليبيا.

قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2024

تستحوذ دول منظمة أوابك على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز، وما تنتجه وتصدّره للأسواق العالمية، وذلك بحسب تصريحات الأمين العام المهندس جمال اللوغاني.

وفيما يتعلق باحتياطيات دول أوابك المؤكدة من النفط الخام، أوضح اللوغاني أنها بلغت 718.8 مليار برميل، أي ما يشكّل 55.2% من الإجمالي العالمي لعام 2022، لافتًا إلى أن ليبيا تستحوذ على حصة تبلغ 6.7% من إجمالي احتياطيات أوابك.

وبالنسبة للنفط الخام، فإن إنتاج دول أوابك سجل 24.1 مليون برميل يوميًا، أي ما يمثّل 33% من الإجمالي العالمي، وتستحوذ ليبيا -بالرغم من تذبذب إنتاجها بين الحين والآخر- على 4.1% من إجمالي إنتاج دول المنظمة. يقول أمين عام أوابك إن النفط الليبي يتمتع بكونه خامًا خفيفًا ذا محتوى كبريتي منخفض جدًا، ما يناسب العديد من المصافي وخاصة الأوروبية، كما تتمتع ليبيا بموقع جغرافي متميز، لقربها من أسواق أوروبا التي من المتوقع أن تشهد تزايدًا في الطلب على النفط والغاز مستقبلًا، ما يتيح الفرصة لتطوير قطاع الطاقة الليبي لتوفير الإمدادات لتلك الأسواق، لا سيما أنها ما زالت تتمتع بإمكانات نفطية وغازية هائلة.

وفيما يخص الغاز الطبيعي، أوضح أمين عام أوابك أن احتياطيات دول المنظمة منه قد بلغت نحو 55.7 تريليون متر مكعب، ما يمثّل 26.5% من الإجمالي العالمي، في حين بلغت حصة ليبيا من إجمالي احتياطيات أوابك الغازية نحو 2.7%.

وفي شأن إنتاج دول أوابك من الغاز الطبيعي، بلغ نحو 624 مليار متر مكعب، ممثلة 15% من الإجمالي العالمي، واستحوذت ليبيا على حصة 2.6% من إجمالي إنتاج دول المنظمة، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

استثمارات النفط والغاز العالمية

أوضح أمين عام أوابك المهندس جمال عيسى اللوغاني أن المنظمات والهيئات المتخصصة في مجال الطاقة تتوقع تلبية معظم الزيادة في احتياجات العالم الطاقية لعقود قادمة من النفط والغاز، اللذين قد يستحوذان على 53.7% في مزيج الطاقة المستهلكة عالميًا حتى عام 2045.

وأضاف: «بفضل ما تمتلكه دول المنظمة من احتياطيات وتكاليف إنتاج منخفضة نسبيًا، مقارنة بمناطق الإنتاج الأخرى، من المتوقع أن تتزايد مساهمة الـ6 دول العربية الأعضاء في أوبك وأوابك من إمدادات النفط الخام العالمية من 31.3% حاليًا إلى نحو 36.5% بحلول 2045».

وقال المهندس جمال اللوغاني خلال قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2024، إن هذه التوقعات تضع الدول المنتجة والمصدّرة للنفط أمام تحدٍّ كبير، لأداء دورها المأمول في توفير تلك الاحتياجات، عبر ضخ استثمارات بمستويات غير مسبوقة، لتلبية النمو المتوقع في الطلب على الطاقة، وضمان أمن الطاقة، وبالطبع خفض الانبعاثات.

وتابع: «الحقيقة المحزنة أن هناك أكثر من 700 مليون نسمة لا يمكنهم الوصول إلى الكهرباء، و2.4 مليار نسمة يستعملون أنظمة للطاقة غير كفؤة ومضرة للصحة وملوثة للبيئة»، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن أمين عام أوابك، المهندس جمال اللوغاني، كان قد تطرّق إلى مسألة خفض الانبعاثات ومكافحة تغير المناخ خلال حوار سابق له مع منصة الطاقة المتخصصة، إذ أشار إلى أن الدول المنتجة والمصدّرة للنفط والغاز تواجه تحديات مستقبلية، تتمثّل في كيفية بناء أنظمة طاقة مستدامة وموثوقة، ما يتطلب توازنًا بين أهداف خفض الانبعاثات، وتوافر الطاقة والقدرة على تحمّل تكاليفها، فضلًا عن أمن الطاقة.

وأردف: «بعض الدول المنتجة للنفط تطبّق المعايير الدولية للحفاظ على بيئة خالية من الملوثات، وتستعمل تكنولوجيات للحصول على نوعية من الوقود والطاقة منخفضة الانبعاثات، ولذلك لا يمكن الإصرار على الربط بين بيئة خالية من الانبعاثات واستهلاك الوقود الأحفوري، وبالأخص النفط الخام والغاز».

هل تملك دول أوابك الإمكانات الكافية؟

أكد المهندس جمال اللوغاني ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط، للحفاظ على حصص أوابك في السوق، واستقرار أسعار، وبقائه مصدرًا رئيسًا للطاقة، وهو ما يقود للحديث عن تحديات، أبرزها ما أوردته منظمة أوبك في تقريرها الأخير.

وكان التقرير العالمي قد أشار إلى أن إجمالي استثمارات صناعة النفط المطلوبة لتلبية الطلب العالمي بين عامي 2023 و2045 يبلغ 14 تريليون دولار، أي نحو 610 مليار دولار سنويًا، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وطالب المهندس جمال اللوغاني دول أوابك بمواجهة هذه التحدي بطرق مختلفة، تتراوح بين إشراك القطاع الخاص أو جذب الاستثمارات الأجنبية أو التمويل الحكومي في ضوء التطورات في أسواق النفط العالمي، موضحًا أنه من غير المتوقع أن يكون لدى الدول المصدّرة للنفط الحافز المالي أو الموارد الكافية للاستثمار في توسعة طاقاتها الإنتاجية، في ظل سوق متقلبة ومتأرجحة.

وأرجع ذلك إلى الكلفة العالية لتوسعة الطاقة الإنتاجية من جهة، وعدم التأكد من توفر الطلب والسعر المناسب من جهة أخرى، وهو ما تؤكده سياسات دول أوابك المنتجة للنفط، عبر دورها في منظمة أوبك وسعيها لتحقيق معادلة سعرية مناسبة، تفاديًا لحصول تذبذب كبير في الأسعار.

وتوقّع تقرير أوبك، الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2023، أن يرتفع الطلب العالمي على النفط إلى 106 ملايين برميل يوميًا في 2025، قبل أن يرتفع إلى 116 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2045، بالمقارنة مع 99.6 مليون برميل يوميًا مسجلة في 2022.

وقالت المنظمة، في تقريرها الذي جاء بعنوان «آفاق النفط العالمية 2023»، إن الطلب العالمي على الطاقة سيرتفع بنسبة 23% حتى عام 2045، مدفوعًا بالطلب من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، متوقعة ارتفاع إنتاجها النفطي إلى 37.7 مليون برميل يوميًا على المدى المتوسط، قبل أن يبلغ 46.1 مليون برميل يوميًا في 2045.

شكراً